الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللّغة

The Citation of the Prophet's Hadith in The Language

الأستاذة: حميدة علوش

أستاذة مساعدة –قسم أ- بقسم اللّغة العربية وآدابها

كلية الآداب واللّغات-جامعة البليدة -2-

تاريخ الاستلام: 2018/01/24 تاريخ القبول:2018/10/28

الملخص

يستند الدارسون العرب في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأصول اللّغوية إلى القرآن الكريم، وكلام فصحاء العرب، وجرى بينهم الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، والاستشهاد به، وعلى هذا الأساس بنيت إشكالية هذا البحث التي مفادها:

ما موقف أهل اللّغة من الاحتجاج بالحديث النّبوي الشريف على إثبات اللّغة والاستشهاد به؟

تحاول هذه الدراسة استقراء آراء العلماء في هذه القضية بهدف تعيين مكانة الحديث بين مصادر اللّغة وأهميته في الدرس اللّغوي.

الكلمات المفتاحية:

الاحتجاج – الحديث النبوي الشريف- الاستشهاد.

Summary :

The Arab scholars are based on the proof of the linguistic language and the report of the linguistic assets to the holy Quran and the words of the fluent Arabs, And there was disagreement between them in protesting the prophet s

speech and approved it . on this basis , the problematic of this research was based on the attitude of the linguists to protest the prophetic Hadith to prove the language. The study extrapolated the views of the students in this case with the aim of assigning the place of the prophetic Hadith between the sources of language and its importance in the linguistic lesson.

Key words:

Protest - prophetic Hadith - citation.

مقدمة:

يصنّف الحديث النبوي الشريف في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم كمصدر من مصادر التشريع الإسلامي، «فالسنة النبوية هي الأصل الثاني للشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم، جاءت مبيّنة له وشارحة، فصّلت موجزه، وقيّدت مطلقه، وقد اتّفق العلماء على حجيّة السنّة والأخذ بها "[1].

يقول الشوكاني(ت1250ه) :" إن ثبوت حجّية السنّة المطهرة استقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلّا من لاحظّ له في دين الإسلام"[2].

أمّا مصادر اللّغة -بحسبة أحمد مختار عمر- في كتابه " البحث اللغوي عند العرب"[3]هي:

1- القرآن الكريم: وهو حجة دامغة، وآية بيّنة.

2- القراءات القرآنية:وهي غير القرآن، فـ"القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمد صلّى الله عليه وسلّم، للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما."[4]

3- الحديث النبوي.

4- الشعر.

5- الشواهد النثرية.

وقد تباينت الآراء حول قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على إثبات اللّغة والاستشهاد به بين مجيز ومانع .

1/ رفض الاستشهاد بالحديث في اللّغة:

ذهب جماعة من اللّغويين إلى أن الحديث النبوي الشريف لا يستشهد به في اللّغة، أي لا يستند إليه في إثبات ألفاظها، أو وضع قواعدها. ولعلّ من أبرز من روّج لهذا الرأي اثنان من نحاة الأندلس المتأخرين وهما أثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان (ت 672 هـ) في " شرح التسهيل"، وأستاذه أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع (ت 680 هـ) في "شرح الجمل"، وتابعهما على ذلك جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) في "الاقتراح" حيث قام بنقل كلاهما.

- **علّل رفض الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:**

استندت هذه الجماعة في تقرير رأيها المؤسس على رفض الاحتجاج إلى أكثر من سبب، نذكرها فيما يلي :

أوّلا: انعدام الثقة أنّ ذلك لفظ الرسول صلّى الله عليه وسلّم:

وقد انتفت الثقة من أنّه لفظ الرسول الأمين لأمرين:

-" أحدهما: أنّ الرواة جوزوا النّقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلّى الله عليه وسلّم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله " زوّجتكها بما مَعكَ مِنْ القرآن "، " مَلَّكْتُكها بِمَا مَعَكَ"، " خُذْها بِما مَعَك"، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصّة، فتعلم يقينا أنّه صلى الله عليه وسلّم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا تجزم

بأنّه قال بعضها، إذ يحتمل أنّه قال لفظا مُرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرّواة بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب ولاسيّما مع تقادم

السماع "[5]، وينضاف إلى ذلك عدم ضبط الحديث كتابة وتدوينه في مصنّفات، يقول السيوطي " وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتّكال على الحفظ، و الضابط منهم من ضبط المعنى، وأمّا من ضبط اللّفظ فبعيد جدًا لاسيّما في الأحاديث الطوال، وقال سفيان الثوري : " إن قلت لكم إني أحدّثكم كما سمعت، فلا تصدّقوني إنّما هو المعنى"[6].

يمكن تلخيص كلّ هذا في المخطط الآتي:

(نقل الحديث بالمعنى دون اللّفظ سماعا ودون ضبطه وتدوينه كتابة ⟸ (تعدد الرّوايات) . ⟸ (عدم الوثوق بأنّه لفظه عليه الصلاة والسلام).

-" **الأمر الثاني** : أنه وقع اللّحن كثيرا فيما روي من الحديث لأنّ كثيرا من الرّواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النّحو، فوقع اللّحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم و روايتهم غير الفصيح من لسان العرب»[7].

وبتجويز رواية الحديث بالمعنى،واحتمال وقوع اللّحن فيه انتفت الثقة من أن يكون في روايتهم ما يعلم أنّه ليس من لفظ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم. قال أبو حيّان:" وإنّما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلّا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روى في الحديث بنقل العدول كالبخاري، ومسلم وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدلّ النّحاة بالحديث."[8]

والثالث منها: يتعلق بعدم احتجاج أئمة النّحو المتقدمين من المِصرَين بشيء منه، وهذا ما كان قد أثاره أبو حيان في"شرح التسهيل"، يقول منكرا على ابن مالك إثباته القواعد النّحوية بالألفاظ الواردة في الحديث:" قد أكثر المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث

على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطريقة غيره.

على أنّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفرّاء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفة لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخّرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد،وأهل الأندلس."[9]

وعلّة ذلك يصرّح بها أبو الحسن بن الضائع في "شرح الجمل" فيما نقله السيوطي في "الاقتراح" قوله: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللّغة بالحديث. واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النّقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى إثبات فصيح اللّغة كلام النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، لأنّه أفصح العرب"[10].

وعليه يمكن أن نوجز علل رفض الاستدلال بالحديث النبوي الشريف على إثبات اللّغة في النقاط الآتية:

1- تجويز رواية الحديث بالمعنى .
2- اعتماد السماع وسيلة لنقل الحديث دون ضبطه كتابة، وجمعه وتدوينه في مصنّفات حديثية في الصدر الأوّل من الإسلام.
3- احتمال روايته ممّن لا يوثق بعربيته.
4- وقوع اللّحن في بعض الأحاديث.
5- عدم احتجاج أئمة النحو المتقدمين من المِصرَين بشيء منه.

تلخيص كلّ ذلك في المخطط الآتي:

تجويز رواية الحديث بالمعنى

⇓

السماع

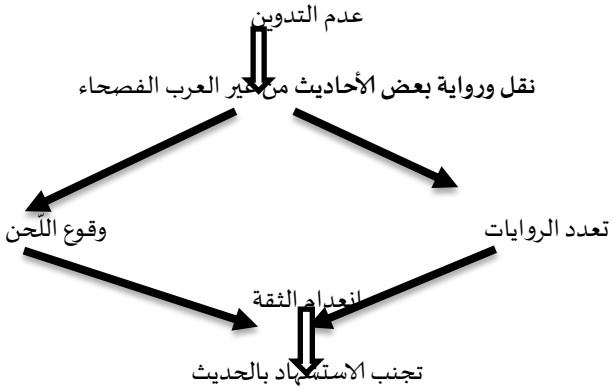

وممن اقتنع بهذه الحجج من المحدثين[11]:مهدي المخزومي، عبد الصبور شاهين، إبراهيم مصطفى، وطه الراوي، فاضل السامرائي، عبد العال سالم مكرم،وغيرهم .

2/ جواز الاحتجاج بالحديث في اللّغة:

أجاز قوم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وعدوّه من أهم مصادر الاحتجاج في اللّغة التي يستند إليها في إثبات الألفاظ وتقرير الأصول النحوية.

وممّن اعترف بصحّة ذلك وبحجّية السنّة من المتقدّمين "محمد بن عبد اللّه المعروف بابن مالك، وعبد اللّه بن يوسف المعروف بابن هشام...وعدّ من أصحاب هذا المذهب : الجوهري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي حتّى قال:"لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلّا ما أبداه الشيخ أبو حيّان في " شرح التسهيل" ، وأبو الحسن الضائع في " شرح الجمل" ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي".[12]

وممن انتصر لهذا المذهب البدر الدماميني (ت828ه) في شرحه التسهيل، فاحتج لابن مالك وانتصر له، وتابعه في ذلك "البغدادي" صاحب "خزانة الأدب"، بل زاد على الاحتجاج بالحديث ويلحق به ما روي عن الصحابة ، وأهل البيت." [13]

وممّن تبعهم من المحدّثين وقال بحجية السنّة "أحمد مكّي الأنصاري، عباس حسن، محمد ضاري حمادي، صبحي الصالح، خديجة الحديثي، وعائشة عبد الرّحمان".[14]

أ - علّل تجويز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

يلخّصها محمد الخضر حسين[15] في النقاط الآتية :

* يستند هؤلاء إلى الإجماع على أنّه صلّى الله عليه وسلّم أفصح العرب لهجةً.

* أنّ الأحاديث أصح سنداً ممّا ينقل من أشعار العرب...وأنّ أسانيد الأحاديث أقوى من أسانيد الأشعار، وإنّما استندوا في المنع إلى أنّ الأحاديث قد تروى بالمعنى، بخلاف شعر العرب، أو منثورهم، فإنّ روّاته اعتنوا بألفاظه لأنّ الغرض من روايته تقرير أحكام الألفاظ.يقول إسرائيل ولفنسون كما نقله محمد عيد في كتابه: "الأحاديث الصحيحة أهمّ كثيرا في نظرنا أثناء البحث اللّغوي من الشعر الجاهلي الصحيح، لأنّها من النثر، وهو دائما يعطي الباحث اللّغوي صورة صحيحة لروح عصره، بخلاف الشعر لأنّه يحتوي على كثير من الصيغ الفنّية و العبارات المتكلّفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة ، وتثنيه عن الروح السائدة في عصره بغير تكلّف".[16]

* وأظهر وجه يورده الموجزون : أنّ الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع وأنّ أهل العلم قد شدّدوا في ضبط ألفاظه، والتّحرّي في نقله، ولهذا الأصل تحصل غلبة الظنِّ بأنّ الحديث مروي بلفظه، وهذا الظّن كاف في إثبات الألفاظ اللّغوية وتقرير الأحكام النحوية.

*"أنّ الخلاف في جواز النّقل بالمعنى إنّما هو فيما لم يدوّن ولم يكتب ، وأمّا ما دوّن وكتب فلا يتصوّر فيه التبديل والتغيير".[17]

يقول صبحي الصالح «لا بدع إذ مال كثير من العلماء المحققين بعد الذي عرفوا واقتنعوا به من دقّة المصطلحات في حديث النبي عليه السلام إلى تقديم الاستشهاد به على شواهد

البدو. فكان نحوي كبير كابن مالك يرى أنّ القرآن يستشهد به في الدرجة الأولى، ثمّ يليه حديث النبي، وأخيرا يأتي كلام الأعراب."[18]

ب- الرّد على حجج من قال بمنع الاحتجاج بالحديث النّبوي الشريف:

تصدّى مجموعة من الدارسين للرّد على حجج من أسقط الاحتجاج على ثبوت اللّغة بالحديث النّبوي الشريف من عدّة أوجه:

أوّلا: فيما يتعلّق بتجويز رواية الحديث بالمعنى، فقد اشترط العلماء لمن أجازوا الرواية بالمعنى شروطا لذلك بـ"أن يكون الراوي على علم بما يغيّر المعنى، أو ينقصه، وأن يكون محيطا بمواقع الألفاظ، بل قال بعضهم: شرطه أن يحيط بدقائق علم اللّغة".[19]

ومن جهة أخرى " أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنّما هو فيما لم يدوّن ولا كتب، وأمّا ما دُوّن

ونُقل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم."[20]

كما " قد ثبت أنّ كثيرا من الرواة في الصدر الأوّل كانت لهم كتب يرجعون إليها عند الرواية، ولاشكّ أنّ كتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه وحفظه عن ظهر قلب ممّا يبعده عن أن يدخله غلط

أوتصحيف."[21]

ثانيًا: وأمّا دعوى أنّ الأحاديث دوّنت بعد فساد اللغة (عصر التابعين) فقد ثبت تبعا لما بيّنته معطيات الواقع التاريخي"أنّ كثيرا من الأحاديث دوّن في الصدر الأوّل قبل فساد اللّغة على أيدي رجال يحتج بأقوالهم في العربية، فالتبديل على فرض ثبوته إنّما كان ممّن يسوغ الاحتجاج بكلامه، فغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك"[22].هذا ملخّص ما جاء به البدر الدماميني في "شرح التسهيل"، ونقله صاحب "خزانة الأدب".[23]

كما يؤكّد محمد الخضر حسين بعد التحقيق في تاريخ هذه المسألة أنّه " قد يحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدوّنة في الصدر الأوّل مروية بألفاظ ممّن يحتج بكلامه".[24]

ثالثا: وفيما يخص احتمال وقوع اللّحن في بعض الأحاديث النبوية الشريفة "فيجاب عنه: بأنّ كثيرا ممّا يرى أنّه لحن قد ظهر له وجه من الصحة، وقد ألّف في هذا الباب ابن مالك في كتابه"التوضيح في حلّ مشكلات الجامع الصحيح"، وذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوها يتبيّن بما أنّها من قبيل العربي الصحيح، وكثيرا ما نرى ألفاظا من الحديث ينكرها بعض اللّغويين فيأتي لغوي آخر فيذكر لها وجها مقبولا أو يسوق عليها شاهدا صحيحا"[25]، فكذلك يقول محمود فجال: "أمّا اللّحن في المتن ، فقد وردت نصوص مرفوعة للنّبي صلّى الله عليه وسلّم تخالف تعابيرها ما شاع من استعمال البصريين كحديث :" "إنّ قعر جهنّم سبعينا خريفا" ، وحديث:" إنّ من أشدّ النّاس عذابا يوم القيامة المصوّرون"، وحديث:" كلّ أمّتي معافى إلّا المجاهرون " في بعض الروايات، وغيرها من الأحاديث ، فتوهم من لا دراية له بلهجات العرب ولغاتها أنّه لحن".[26]

هذا من جهة ، ومن أخرى أنّه "إذا كان قد وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أوتصحيف فإنّ هذا لا يقتضي ترك الاحتجاج به جملة ، وإنّما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط، وحمله على قلّة ضبط أحد الروّاة في هذه الألفاظ خاصة، وقد وقع في الأشعار غلط و تصحيف، ومع ذلك فهي حجّة من غير خلاف، وإذا كان العسكري قد ألّف كتابا في تصحيف روّاة الحديث، فقد ألّف كتابا فيما وقع من أصحاب اللّغة و الشعر من التصحيف"[27].

رابعا: يرجع آخرون أنّ داعي العلماء إلى عدم الاستشهاد بالحديث في اللّغة والنّحو، أنّه لم يدوّن في الصدر الأوّل من الإسلام، ولم تجمع نصوصه في مصنّفات حديثية.

فلو صح ذلك " وأنّ القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنّهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحّة الاستدلال به، فقد تكون

العلّة لتركه " عدم تعاطيهم إيّاه، وقد ثبت فعلا "أنّ أوائل النحاة من شيوخ سيبويه حتّى زمن تدوين صحيح البخاري لم يكثروا من الاستشهاد بالحديث لأنّه لم يكن مدوّنا في زمانهم".[28]

"لكن معطيات الواقع التاريخي تفنّد ذلك، فدواوين الحديث بدأت تظهر منذ وقت مبكر من تاريخ الدولة الإسلامية، ابتداء من محمد بن مسلم الزهري(ت 124 ه)، مرورا بمالك بن أنس صاحب الموطأ، وبالشافعي صاحب "الرسالة" و "الأم" ".[29]

خامسا:أمّا عن عدم استشهاد أئمة النّحو المتقدمين بالحديث النّبوي الشريف ،فقد دلّ استقراء مصنّفات اللّغة أنّه "يوجد من قدامى اللّغويين من استشهد بالحديث في مسائل اللّغة كأبي عمر عمرو بن العلاء، والخليل، والكسائي، والفراء، الأصمعي، وأبي عبيد، وابن الأعرابي، وابن السكيت، و أبي حاتم، وابن قتيبة، والمبرد، وابن دريد، وأبي جعفر النّحاس، وابن خالويه، والأزهري، و الفارابي، والصاحب بن عباد، وابن فارس، والجوهري، وابن سيده، وابن منظور، و الفيروز آبادي وغيرهم... وممّن استشهد بالحديث من النّحاة: أبوعمرو بن العلاء،والخليل،وسيبويه، والفراء، والكوفيون، والمبرد، والزجاجي، والزمخشري، وابن خروف، وابن الخباز، وابن مالك، وابن عقيل، وابن الدماميني، والأشموني، والسيوطي وغيرهم.

وفاقهم في ذلك كلّه ابن مالك، وبلغ الذروة في كتابه"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، حيث عقده للأحاديث التي يشكل إعرابها، وذكر لها وجوها يستبين بها أنّها من قبيل العربي الصحيح، بل إنّ ابن الضائع و أبا حيّان؛ وهما على رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تخل كتبها من بعض الحديث".[30]

وعليه " فإنّ ما ارتآه المتأخرون من تعلّات بعد ذلك لما انتهجه السابقون من النّحاة من أنّ ذلك الانصراف عن الحديث كان بسبب الرواية بالمعنى أو اللّحن في المتن، فإنّ ذلك كلّه لا يثبت أمام الواقع التاريخي المبكّر من رواية الحديث و جمعه، ودراسة اللّغة واستنباط

قواعدها،إذ التقى الاثنان والأولى توثق النّص، والثانية تجتهد وتقعد، فكان مقتضى الأمر أن يستخدم الحديث لكن ذلك لم يحدث".[31]

وقيل أنّ بعضهم من باب "الاحتراز الديني" آثروا عدم الاحتجاج بالحديث في مسائل اللّغة والنحو،وهذا ما يؤكّده محمد عيد في كتابه" الاستشهاد والاحتجاج باللّغة " يقول:" والذي يفسّر انصراف النّحاة عمليا عن الاستشهاد بالحديث حتى هذا الوقت المتأخر ليس ما ذكره بعض المتأخرين من تعلّات نظرية لتسويغ هذا الموقف ،لأنّ ما ذكروه غير مقنع ، والمقنع حقا هو الاعتراف بحقيقة الأمر من أنّ الذي صرفهم عن استخدام الحديث في الدراسة هو " التحرز الديني"".[32] حيث " وقف الإحساس الشديد بتنزيه السنّة مانعا لهم عن الاتّجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد، وسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية ، وانتقل هذا التحرّج و السكوت إلى من جاء بعدهم ، وتابعهم من النّحاة، فنامت القضية كلّها بفعل العادة والتبعية إلّا ما حدث من شرح الحديث الديني المجموع ، واستخدام قواعد النّحو في ذلك، تماما كما حدث في كتب "إعراب القرآن ومعانيه" ، فأصبح نصّ الحديث محلّا لتطبيق القواعد ، لكنّه لم يكن وسيلة لاستنباطها ، وكان هذا الأخير ...بفعل " التحرز الديني"".[33]

وإن كان أمر إسقاط الاستدلال على إثبات اللّغة بالحديث النبوي الشريف بفعل "التحرز الديني" غير مقبول عند بعض الدارسين كونه حجة غير مقنعة ، بدليل استشهاد أكثر النحاة واللّغويين بالقرآن الكريم بقدسيته دون تردد.

فكذلك يرى محمود فجال مؤكدا أنّ الذي صرفهم عن ذلك إنّما يعود لعدم تعاطيهم هذا العلم ،وعدم ممارستهم لهذا الفن، وهذا موجز مقاله:" أقول – وبالله التوفيق- إنّ فكرة التحرز الديني، ونظرة التقديس والتنزيه فكرة غير مقنعة، فالنّحاة قاطبة استدلوا بالقرآن الكريم دون تردد،...أمّا الحديث النّبوي فالقدامى لم يستشهدوا به في مسائل النّحو والصرف، وعندي أنّ سبب ذلك يعود لعدم تعاطيهم هذا العلم، ولعدم ممارستهم إيّاه، كما أفاده "محمد بن الطيب الفاسي" شيخ الزبيدي "صاحب تاج العروس"، لذا نجد الإمام "ابن مالك" يكثر الاستشهاد بالحديث، وما ذلك إلّا لأنّه أمّة في الإطلاع على علم الحديث."[34] وكان

آخر ما ختم به هذا التصريح:" ونحن لا نعذر القدامى في عدم الاحتجاج بالحديث، ولكن عدم ممارستهم لهذا الفن الجليل صرفهم عن الاحتجاج به، وفاقد الشيء لا يعطيه والله أعلم."[35]

وينتهي بعض الدارسين إلى أنّ فكرة عدم استشهاد قدماء علماء العربية بالحديث النّبوي هي فكرة في حدّ ذاتها خاطئة ذلك" أنّ القدماء لم ينصّوا على الاستشهاد بالحديث واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة "النصوص الأدبية القديمة"[36]. فـ" القدامى لم يثيروا هذه القضية، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، وبالتالي لم يصرّحوا برفض الاستشهاد به وإنّما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا – خطأ- أنّ القدامى لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنّهم يرفضون الاستشهاد به ثمّ حاولوا تعليل ذلك".[37]

هذا ما انتهى إليه محمود فجال في كتابه محمّلا ابن الضائع" و " أبا حيّان" تبعة شيوع هذه القضية الخاطئة، يقول مصرّحا بذلك:"ونحن نحمّل ابن الضائع و أبا حيّان تبعة شيوع هذه القضية، فهما أوّل من روّج لها ونادى بها، وعنهما أخذها العلماء دون تمحيص أو تحقيق، ولعلّ منشأ تلك الفكرة الخاطئة هو أنّ القدماء سكتوا عن الاستشهاد بالحديث، واكتفوا بدخوله تحت المعنى لكلمة نصوص فصحاء العرب، ثم حين جاء من تلوهم ودوّنوا هذه الفكرة كانوا يفهمون ذلك فلم يخصّوا الحديث النبوي بنص مستقل، فلمّا جاء"ابن الضائع و" أبو حيّان" وغيرهما، ولم يجدوا نصّا مستقلا يعدّ الحديث من مصادر الاحتجاج ظنّوا أنّ القدماء لم يكونوا يستشهدون به، وسجّلوا هذا الظنّ على أنّه حقيقة واقعة، وجاء من بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص وتابعوهم من غير بحث."[38].

وينتهي صاحب "خزانة الأدب" فيما ردّ به على المانعين "بأنّه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنّحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة ، وأهل البيت."[39]

3/ التوسّط بين المنع والجواز:

يقود هذا المذهب الإمام الشاطبي " فقد قسّم الحديث إلى قسمين:

" قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللّسان.

وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث الّتي قصد بها فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية."[40]

وقد تبعه السيوطي في الاقتراح ،قال فيه:

وممّن اقتنع بهذا الرأي من المحدّثين واعتمده، محمد الخضر حسين من خلال بحثه "الاستشهاد به في اللّغة" فقد أضاف قسما ثالثا "هو في الواقع تفصيل لما أجمل الشاطبي"، فضمت قسمته للحديث النبوي:

- أحاديث يلزم الاحتجاج بها .
- أحاديث يلزم عدم الاحتجاج بها.
- أحاديث يصح الاختلاف فيها .

وأمّا الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللّغة فهي ستة أنواع:

" **أحدها:** ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته – عليه السلام – كقوله " حمي الوطيس"... إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان.

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبّد بها كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى شائعا على أنّه كان يخاطب كلّ قوم من العرب بلغتهم.

وممّا هو ظاهر أنّ الرّواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها (كدليل على عدم تصرّف الرّواة في ألفاظها).

خامسها: الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللّغة، كمالك ابن أنس، وعبد الملك بن جريح، والإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنّه لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين، والقاسم بن محمد...

ومن الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأوّل، وإنّما تروى في كتب بعض المتأخرين.

ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث، سواء أكان عندها مقطوعا، أم متصلا... لبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها.

و الحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دوّن في الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستّة المنبّه عليها آنفا وهو على نوعين:

- حديث يرد لفظه على وجه واحد.
- وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه.

أمّا الحديث الوارد على وجه واحد فالظاهر بصحة الاحتجاج به نظرا إلى أن الأصل الرواية باللّفظ وعلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف إلى هذا : قلّة عدد من يوجد في السند من الروّاة الذين لا يحتج بأقوالهم فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرّواة واحد أو اثنان و أقصاهم ثلاثة.

وأمّا الأحاديث التي اختلفت فيها الرّواية ...فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنّها وهم من الرّاوي ...وأمّا ما يجيء في رواية شاذّة، أو في رواية يقول فيها بعض المحدّثين إنّها غلط من الرّاوي، فنقف دون الاستشهاد بها... وأضعف من هذا: أن تجيء الكلمة غير معروفة في اللّغة في صورة الشك من الراوي"[41].

خلاصة قسمة محمد الخضر حسين جاءت في كلمة ختم بها بحثه في هذه القضية قوله: «أنّا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدوّنة في الصدر الأوّل، وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني إلّا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدّثين بالغلط، أو التصحيف غمزا لا مردّ له، ويشد أزرنا ترجيح هذا الرأي :أنّ جمهور اللّغويين، و طائفة عظيمة من النّحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث و لو على بعض رواياته».[42]

و"قد تبنى مجمع اللّغة العربية بالقاهرة هذا الرأي وسجّل عليه بعض الملاحظات اليسيرة."[43] كما انفرد بعض الدارسين بوجهة نظر خاصة تجد تقاربا بين هذا الرأي ومذهب المانعين، قادتهم كذلك إلى الاعتراض على هذا الرأي، يقول محمد عيد: " ومن الواضح أنّ هذا الاتجاه...يتّفق إلى حدّ كبير مع الاتجاه الأوّل في أنّ ما يرفض من الحديث أساسه الرواية بالمعنى، وهو الأساس نفسه الذي بني عليه الرفض المطلق، فهو رأي لا يختلف عن السابق إلّا من حيث إمكان التأكّد من أنّ بعض الأحاديث رويت نصّا، وأكثرها روي بالمعنى. "[44]قال السيوطي في كتابه "الاقتراح ": " و أمّا كلامه صلّى الله عليه و سلّم فيستدل منه بما ثبت أنّه قال على اللّفظ المروّي، وذلك نادر جدا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضا، فإنّ غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم و المولّدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا و نقصوا، و قدّموا و أخّروا ، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتّى بعبارات مختلفة، ومن ثمّ أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث".[45]

لذلك كان آخر ما انتهى إليه محمد عيد هو رفض هذا الرأي يقول: " وهذا الاتّجاه مرفوض ، فهو يسير في النّهج نفسه مع اختلاف يسير."[46]

كانت تلك هي القضية بأبعادها الثلاثة كما ناقشها الدارسون بعد أن أثارها ابن الضائع وأبو حيان لما كان من ابن مالك احتجاجه بالحديث النّبوي الشريف واستشهاده به على إثبات اللّغة .

ولعلّ آخر ما يمكن أن نختم به هذه الدراسة هو أنّ الحديث النبوي الشريف يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم كمصدر من أهمّ مصادر الاستشهاد في اللّغة لفصاحته وبلاغته، يقول مصطفى صادق الرافعي:" ولا نعلم أنّ هذه الفصاحة قد كانت له صلّى الله عليه وسلّم إلّا توفيقا من الله و توقيفا"[47]. ثم إنّ " الضوابط السلوكية لرواية اللّغة استخدمت في الحديث أوّلا ، ثم تسربت إلى اللّغة ثانيا ، ويدلّ على ذلك السبق الزمني، ونمط الطريقة ومصطلحاتها، وفهم المصطلحات أيضا، فقد أفاد علماء اللّغة من علماء الحديث ما استخدموه في ضبط رواية اللّغة ، وبقي ما أفادوه مرتبطا بأصله الديني في مادته وطريقته".[48]

ثم إنّه "لا يمكن إنكار مكانة الحديث النّبوي الشريف ومساهمته في جميع العلوم " فقام عليه التفسير، وبني عليه الفقه، وصوبت على أثره العقيدة ،و قُوّمت على بيانه اللّغة، و زكت بألفاظه المعاجم".[49]

الخـاتمة:

كشف البحث عن أكثر من مسألة نلخّصها في النقاط الآتية:

* يصنّف الحديث النّبوي الشريف في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في الفصاحة والبلاغة، إلّا أنّه لم يعط المكانة اللّازمة من الاهتمام والدراسة بين جمهور اللّغويّين.

* مادة الحديث تسهم في بناء المعاجم وتوليد المصطلحات.

* يعدّ الحديث أهمّ مصدر من مصادر الاحتجاج اللّغوي.

* يرى بعض الدراسيين أنّ مرجع رفض بعض اللّغويين الاستشهاد بالحديث الشريف هو الفهم الخاطئ لأقوال ابن الضائع وأبي حيان لا غير.

* تجويز رواية الحديث بالمعنى هي السبب الأوّل الذي انجرّت عليه أكثر من علّة لرفض الاحتجاج بالحديث على إثبات اللّغة والاستشهاد به.

أمّا ما نوصي به فهو:

- دعوة إلى ضرورة توجيه الاهتمام إلى دراسة الحديث النبوي الشريف.
- توظيف الحديث النبوي الشريف في الدرس اللّغوي.
- دعوة إلى إنشاء معاجم حديثية متخصصة.

هوامش البحث :

[1] الحديث النّبوي في النّحو العربي، محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:2، 1417هـ/ 1997م، ص: 101.

[2] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد اللّه ، تح: خليل الميس، وولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي،ط:1، 1419هـ/1999م، مج:1،ص: 97.

[3] ينظر: البحث اللّغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط:6، 1988م،ص: 16.

[4] البرهان في علوم القرآن، الزركشي، أبو عبد اللّه بدر الدين محمد بن عبد اللّه بن بهادر، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط:1، 1376هـ/1957م ج: 1،ص: 318.

[5] الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي جلال الدين، تع: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، (دط)، 1462هـ/ 2006م، ص:92-93.

[6] الاقتراح، السيوطي، ص: 92-93.

[7] المصدر نفسه، ص: 93.

[8] خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر، ط:4، 1418ه/ 1997م،ج:1، ص: 12.

[9] ينظر:الاقتراح ،ص:90-92.

[10] المصدر نفسه، ص: 95.

[11] ينظر: أثر الحديث النبوي في أصول اللّغة وبناء المعاجم، (رسالة دكتوراه)، إعداد : عطية طيباوي، إشراف: لخضر حداد، جامعة الجزائر، (بن يوسف بن خدة)، الجزائر، 1435ه-1436/ 2014م – 2015مص:140.

[12] ينظر: دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، ص:171.

[13] خزانة الأدب، البغدادي، ص:9-10.

[14] ينظر: أثر الحديث النبوي في أصول اللّغة وبناء المعاجم، عطية طيباوي، ص: 140.

[15] ينظر: دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، ص:172-173.

[16] الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، محمد عيد، ص: 246.

[17] الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، محمد عيد، ص: 112.

[18] دراسات في فقه اللّغة ، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط:16، 2004م، ص: 123.

[19] دراسات في العربية وتاريخها ، محمد الخضر حسين، اعتنى به : علي الرضا الحسيني، دار النوادر، لبنان، ط:1، 1431ه/ 2010م، ج:10، ص: 174.

[20] الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، أضواء السلف، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ط:2، 1417ه/ 1997م، ص: 109.

[21] البحث اللّغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط:6، 1988م، ص:36.

[22] الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال،ص: 112.

[23] ينظر: خزانة الأدب، البغدادي ، ج:1، ص: 15.

[24] دراسات في العربية وتاريخها ، محمد الخضر حسين ،ج:10، ص: 179.

[25] المرجع نفسه ، ص: 179

[26] الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص: 126.

[27] البحث اللّغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص:37.وينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ،ص:122.

[28] البحث اللّغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص:37.

[29] المرجع نفسه، ص:38.

[30] البحث اللّغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص:38-39.

[31] الاستشهاد والاحتجاج باللّغة (رواية اللّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث)، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، مصر، (دط)، 1988م، ص: 113.

[32] المرجع نفسه، ص: 181.

[33] الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، محمد عيد، ص: 113.

[34] الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص: 125-126.

[35] المرجع نفسه، ص: 126.

[36] البحث اللّغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص: 41.

[37] الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص: 110.

[38] الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص: 110-111.

[39] خزانة الأدب، البغدادي، ص:9-10.

[40] المرجع نفسه، ص: 12-13.

[41] دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، ج:10، ص:181-184.

[42] المرجع نفسه، ج:10، ص: 184.

[43] أثر الحديث النبوي في أصول اللّغة وبناء المعاجم، "رسالة دكتوراه، إعداد: عطية طيباوي، إشراف: لخضر حداد، جامعة الجزائر، (بن يوسف بن خدة)، الجزائر، 1435هـ-1436/ 2014م – 2015م ، ص:141.

[44] الاستشهاد، محمد عيد، ص:111.

[45]الاقتراح، السيوطي. ص: 89

[46]الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، محمد عيد، ص: 111.

[47] إعجاز القرآن و البلاغة النّبوية، تأليف: مصطفى صادق الرّافعي، الناشر: دار الكتاب العربي –بيروت- لبنان، ط:9 ، 1393ه / 1973م،ص:283.

[48]الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، محمد عيد، ص: 180.

[49]ينظر: أثر الحديث النبوي في أصول اللّغة وبناء المعاجم، "رسالة دكتوراه، إعداد : عطية طيباوي، إشراف: لخضر حداد، جامعة الجزائر، (بن يوسف بن خدة)، الجزائر، 1435ه-1436/ 2014م – 2015م ، ص:276.